تحريرِ الأوجهِ في بعضِ الآياتِ مِن طريقِ الشَّاطبية للإمام مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري المتوفى(1154هـ)

دراسة وتحقيق

د. حبيب الله بن صالح السلمي

قسم القراءات/ جامعة أم القرى/ السعودية

الملخص:

موضوع البحث: دراسة وتحقيق مخطوط: (تحريرِ الأوجهِ في بعضِ الآياتِ مِن طريقِ الشَّاطبيةِ، للإمام مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري المتوفى(1154هـ)).

ويهدف هذا البحث إلى تقديم ترجمة مختصرة لمؤلفه، ودراسة موجزة عن الكتاب، وتحقيق الكتاب تحقيقا علميا، وموازنة ذلك مع آراء أهل فن التحريرات. وقد استعملت في كل قسم من الدراسة والتحقيق ما يناسبه من منهج استقرائي أو وصفي أو استنباطي وفق إجراءات حددتها في موضعها. وقد خلص الباحث إلى نتائج أهمها:

أن هذا الكتاب ثابت النسبة للإمام الإزميري وأن موضوعه في تحرير القراءات السبع من طريق الشاطبية. وهو العنوان الأقرب له.

أن ما ذكره بعض الدارسين والمفهرسين من أن للإزميري كتاباً بعنوان (حصن القارئ في اختلاف المقارئ) غير صحيح، وأن منشأ ذلك الخلط بين هذا الكتاب ومقدمة كتاب حصن القارئ للسيد هاشم المغربي.

يميل الباحث إلى أن تاريخ وفاة الإمام الإزميري توافق عام 1154هـ خلافا للمشهور في ذلك.

امتاز هذا الكتاب بالاختصار وقلة المواضع المحررة مقارنة بسائر كتب التحريرات، كما تميز في المنهج الذي سلكه من حيث التصريح باشتراط الجمع بين النص والأداء واطرح ما فقد شرطه.

وأوصي الباحث بالمزيد من الدراسات حول تحرير مسائل التحريرات وضبطها. ودراسة منشأ وأسباب اختلاف المحررين ومحاولة تقليل الفجوة بين المقرئين في ذلك.

المُقَـدِّمَةُ

بِسمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق فسوى، وقدر فهدى، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى، وعلى آله وصحبه أولي المكارم والتقى، وعلى من اتبعهم وسار على نهجهم إلى يوم اللقاء، أما بعد:

فإنَّ جهود العلماء في تدوين علم القراءات والعناية به جهود ظاهرة مشهورة، قديماً وحديثاً، ومن أجلِّ تلك المصنفات وأشهرها: منظومة (حرز الأماني ووجه التهاني) في القراءات السبع للإمام الشاطبي –رحمه الله– المعروفة بـ(الشَّاطبية)، والتي كُتب لها القبول بين المسلمين وصارت مرتكزًا للقراءة في جُلَّ بقاع المسلمين، وتناولها كثير من العلماء بالشرح، بداية من تلميذ الشاطبي: الإمام السخاوي، وانتهاءً بأبرز الشروح المعاصرة، وهو شرح الشَّيخ القاضي.

ثمّ إنّ بعض الأئمة المتأخرين عُنوا بتحريراتها وكشف غوامضها وإيضاح مجملاتها؛ أخذاً من (نَشرِ) ابن الجزري وبعضِ المسائل التي قيدها شراح (الشَّاطبية)، وكان من أبرز هؤلاء الأئمة الأجلاء الإمام مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري.

وقد ظلت الساحة العلمية زمنًا طويلًا تثبت تحريراته في القراءات العشر الكبرى وما ورائها، ويخفى عليها تحريراته في القراءات السبع؛ حتى يسَّر الله تحقيق كتاب حصن القارئ في اختلاف المقارئ للشيخ هاشم المغربي (ت:1186هـ) –تلميذ الإمام الإزميري– فوجدته ينص على تأليف لشيخه الإزميري في القراءات السبع ضمنه كتابه، في حين أن عدداً من كتب التحقيق والفهارس خلت من ذكره أو نسبت كتاب حصن القارئ إلى الشيخ الإزميري، وهو ما ثبت بطلانه بنص الشيخ هاشم في مقدمة كتابه أنه هو من سماه حصن القارئ في اختلاف المقارئ، وحينئذ ظلَّ التساؤل قائمًا عندي سنوات عدة عن حقيقة نسخة كتاب الإزميري المنقول عنها وعن مكان وجودها، حتى يسَّر الله لي الوقوف عليها ضمن مجموعة في المكتبة السليمانية؛ فاستعنت الله على تحقيقها وإفرادها بالنشر؛ خدمة لطالب هذا العلم الشريف. وأسأل الله أن يتقبلها بقبول حسن؛ إنه سميع قريب.

- **أهمية الموضوع وأسباب اختياره:**

ويتلخص ذلك في الآتي:

1– أهميّة العلم الذي يتناوله هذا الكتاب، وهو تحرير القراءات القرآنية، وما يتبعه من بيان اهتمام العلماء بتحرير القراءات السبع.

2– الحاجة الظاهرة لتحرير المسائل القرائية، وتتبع الجهود المبذولة فيها من العلماء الراسخين المتقدمين.

3– مكانة المؤلِّف العلمية، وثناء العلماء عليه، واشتهاره بالتحرير والتدقيق، ومشاركته بأكثر من مؤلف في القراءات سواء في السبع أو في العشر أو الأربع الزوائد.

4– تميُّز ووضوح مسلك هذا الكتاب بالاعتماد على ركنين أصيلين في قبول القراءة، وهما:

أ. قراءة المؤلف بهذا الوجه على شيوخه.

ب. وجود النص على صحته في الكتب، وهو ما عناه المؤلف بقوله:« على حسبِ ما قرأتُ به ووجدتُه مَنصوصاً في الكتبِ؛ دونَ ما أخذتُه لفظاً ولم أجدْه نصاً»[1].

ج. سهولة هذا الكتاب في تناوله للتحريرات واختصاره، ووضوح عبارته.

د. المساهمة في خدمة هذا العلم الشريف بدراسة وتحقيق وإبراز كتاب قيم من كتب هذا العلم المنيف، وإثبات نصه من نسخته الخطية المتوفرة، ومقارنتها بما نُقل عنها، إضافة إلى موازنة تحريرات الإزميري بتحريرات غيره من أئمة هذا الشأن، وغيره ممَّا يقتضيه إفراده بالتحقيق ممَّا لم يتسنَّ عمله نحوه في تحقيق حصن القارئ.

- **الدراسات السابقة:**

أولاً: بالنسبة للمؤلِّف:

وهو الإمام الإزميري، فله عدد من الكتب المحققة، سيأتي ذكرها تفصيلاً في ترجمته بإذن الله.

ثانيًا: بالنسبة للمؤلَّف:

وهو هذه الورقات التي يُجْرى تحقيقها؛ فإني لا أعلم لها ذكراً ولا تحقيقاً سوى ما نقله عنها الشيخ هاشم في كتابه حصن القارئ في اختلاف المقارئ؛ بيد أن هذا التحقيق يأتي ليضيف أموراً ثلاثة:

1. إفراده هذا الكتاب بالنشر تبعاً لحال تأليفه، وإثبات نص المؤلف بالرجوع إلى النسخة الخطية –والتي بها عدد من الفروق عما نقلتْه نسخ كتاب حصن القارئ– وموازنتها بما نقله الشيخ هاشم في كتابه.

2. إضافة موازنة مختصرة بين تحريرات الإزميري وتحريرات غيره من المؤلفين في علم التحريرات.
3. دراسة منهج الإزميري في كتابه.

- **خطّة البحث:**

يتكون البحث من مقدمة، وقسمين رئيسين، ثم خاتمة، وفهارس.

المقدّمة: وتشتمل على أسباب اختيار الموضوع وأهميته، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج التحقيق.

القسم الأول: الدراسة:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للقراء السبعة ورواتهم وطرقهم

المبحث الثاني: ترجمة المؤلف: وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه وحياته.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الثالث: مؤلفاته.

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه.

المطلب الخامس: وفاته.

المبحث الثالث: دراسة الكتاب، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف.

المطلب الثاني: منهج المؤلف.

المطلب الثالث: قيمة الكتاب العلمية، ومصادره.

المطلب الرابع: وصف النسخ الخطية للكتاب.

القسم الثاني: النصُّ المحقق.

ثم الخاتمة.

ثم قائمة المصادر والمراجع.

- **منهج التحقيق:**

استعملت في قسمي الدراسة والتحقيق ما يناسبهما من طرائق البحث العلمي والتحقيق، وصفاً واستقراءً واستنباطاً، وانتهجت في التحقيق إجراءات هي:

1. اعتمدتُ النسخة الخطية الفريدة أصلاً للكتاب، وهي نسخة المكتبة السليمانية، واعتضدت بما نقله الشيخ هاشم في كتابه (حصن القارئ) عند الحاجة. فإنْ وجدتُ في النسخة الأصل خطأً أو سقطاً أو تصحيفاً أثبتُ الصواب من نقل الشيخ هاشم في كتابه (حصن القارئ) إن وجدته فيه، وجعلته بين معكوفتين [ ] مع التعليق عليه في الهامش.
2. نسخت الكتاب المحقق وفق قواعد الإملاء الحديثة، والتزمت علامات الترقيم، مع ضبط ما يحتاج إلى ضبط، وبيان ما يحتاج إلي بيان.
3. كتبتُ الآيات القرآنية بالرسم العثماني وفق مصحف المدينة الحاسوبي، وجعلتها بين معقوفتين مزهرتين.
4. عزوت الآيات القرآنية الواقعة ضمن النص المراد تحقيقه إلى سورها، ووضعت ذلك في المتن بين معقوفتين. كما عزوت الأقوال والآثار، والنصوص إلى مصادرها.
5. لم أترجم للأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب؛ لشهرتهم عند أهل الفن، وصغر حجم الكتاب.
6. اعتمدتُ في التحقيق كلام ابن الجزري في (النَّشر) أو (التقريب)، ثم على كتب التَّحريرات الأخرى المتخصصة، مُقدّماً أقدمهم زمناً، ولم أعلق ـ غالبًا ـ على ما وافق فيه المؤلف عامة المحررين.

القسم الأول: الدراسة

المبحث الأول

ترجمة موجزة للقراء السبعة ورواتهم وطرقهم

أولاً: نافع المدني:

هو أبو عبد الرحمن نافع بن أبي نُعيم الأصبهاني المدني، وهو من تابعي التابعين، توفي سنة: 169هـ[2]، وله راويان:

1. قالون: وهو عيسى بن مينا الزرقي، قارئ أهل المدينة، توفي سنة: 220هـ[3].

طريقه: روى الداني عنه في (التيسير) بواسطة أبي نشيط: وهو محمد بن هارون، توفي سنة:258هـ[4].

2. ورش: وهو أبو سعيد عثمان بن سعيد المصري، توفي سنة: 197هـ[5].

وطريقه: من طريق الأزرق عنه: وهو يوسف بن عمرو بن يسار، توفي في حدود: 240هـ[6].

ثانياً: ابن كثير المكي:

هو أبو معبد عبد الله بن كثير المكي، تابعي، إمام أهل مكة، توفي سنة: 120هـ[7]. وله راويان:

1. البزّي: وهو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله البزي، قارئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام توفي سنة: 250هـ[8].

طريقه: من طريق أبي ربيعة عنه: وهو أبو ربيعة محمد بن إسحاق بن وهب المكي، توفي سنة: 294هـ[9].

2. قنبل: وهو أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المخزومي، شيخ القرّاء بالحجاز، توفي سنة:291هـ[10].

طريقه: من طريق ابن مجاهد عنه: وهو أحمد بن موسى بن مجاهد، أوّل من سبع السبعة، توفي سنة: 324هـ[11].

ثالثاً: أبو عمرو البصري:

هو زبان بن العلاء التميمي، وقيل اسمه كنيته، من أعلم الناس بالقرآن واللغة، توفي سنة: 154هـ[12]. وله راويان:

1. الدوري: وهو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صبهان، قيل أنه أوّل من جمع القراءات، توفي سنة: 246هـ[13].

وطريقه: من طريق أبي الزعراء عنه: وهو أبو الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس، توفي بعد ثمانين ومائتين من الهجرة[14].

2. السوسي: وهو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله، توفي سنة: 261هـ[15].

وطريقه: من طريق ابن جرير عنه: وهو أبو عمران موسى بن جرير، توفي سنة: 310هـ[16].

رابعاً: ابن عامر الشامي:

هو أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي، تابعي، أعلى القرّاء إسناداً، إمام أهل الشام في القراءة، توفي سنة: 118هـ[17]. وله راويان:

1. هشام: وهو أبو الوليد هشام بن عمَّار السلمي، إمام أهل دمشق، توفي سنة: 245هـ[18].

طريقه: من طريق الحلواني عنه: وهو أبو الحسن أحمد بن يزيد الصفار، قرأ على قالون وهشام، توفي: بعد المائتين والخمسين من الهجرة[19].

2. ابن ذكوان: وهو أبو عمرو عبد الله بن أحمد القرشي الدمشقي، مقرئ دمشق، توفي سنة: 242هـ[20].

طريقه: من طريق الأخفش عنه: وهو أبو عبد الله هارون بن موسى بن شريك التغلبي، توفي سنة: 292هـ[21].

وللأخفش طريقان، وهما: النقاش وابن الأخرم[22].

خامساً: عاصم الكوفي:

هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود الكوفي الأسدي، تابعي، توفي سنة: 127هـ[23]. وله راويان:

1. شعبة: وهو أبو بكر شعبة بن عياش الأسدي الكوفي، توفي 193هـ[24].

طريقه: من طريق يحي بن آدم عنه: وهو أبو زكريا يحي بن آدم بن سليمان الصلحي، توفي سنة: 203هـ[25].

2. حفص: وهو أبو عمر حفص بن سليمان الكوفي، توفي سنة: 180هـ[26].

طريقه: من طريق عبيد بن الصباح عنه: وهو أبو محمد عبيد بن الصباح الكوفي، توفي سنة 219هـ[27].

سادساً: حمزة الكوفي:

هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الكوفي الزيات، توفي سنة: 156هـ[28]. وله راويان:

1. خلف: وهو أبو محمد خلف بن هشام البزار الأسدي، توفي سنة 229هـ[29].

طريقه: من طريق إدريس الحداد عنه: وهو أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحدَّاد، توفي 292هـ[30].

2. خلاد: وهو أبو عيسى خلاد بن خالد الكوفي، توفي سنة: 220هـ[31].

طريقه: من طريق ابن شاذان عنه: وهو أبو بكر محمد بن شاذان الجوهري، توفي سنة 286هـ[32].

سابعاً: علي الكسائي:

هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي الأسدي، توفي سنة: 189هـ[33]. وله راويان:

1. أبو الحارث: وهو أبو الحارث الليث بن خالد البغدادي، توفي سنة: 240هـ[34].

طريقه: من طريق محمد بن يحيى عنه: وهو أبو عبد الله محمد بن يحيى البغدادي، الملقب بالكسائي الصغير، توفي سنة: 288هـ[35].

2.الدوري: وهو راوي أبي عمرو البصري، وتقدّم ذكره.

طريقه: من طريق جعفر النصيبي عنه: وهو أبو الفضل جعفر بن أسد النصيبي، توفي سنة: 307هـ[36].

فهؤلاء هم القرّاء السبعة، وكل قارئ عنه راويان، واختار الدَّاني طريقاً واحداً عن كل راوٍ، واعتمد ذلك منهجاً له في (التيسير)، وتبعه على ذلك الشاطبي في غالب قصيدته.

وأما شيوخ الداني الذين روى عنهم في التيسير هذه القراءات أداء(تلاوة) فقد بينها في صدر كتابه التيسير وهم:

1. أبو القاسم، خلف بن إبراهيم بن خاقان(ت:402هـ). وقد أسند إليه الداني رواية واحدة وهي رواية الأزرق عن ورش.
2. أبو الحسن، طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت: 399هـ). وقد أسند إليه الداني روايتين: رواية حفص، ورواية خلف عن حمزة.
3. أبو القاسم، عبد العزيز بن جعفر الفارسي(ت:412هـ). وقد أسند إليه الداني ثلاث روايات، هي: رواية البزي، ورواية دوري أبي عمرو، ورواية ابن ذكوان.
4. أبو الفتح، فارس بن أحمد (ت: 401هـ). وقد أسند إليه الداني الروايات الثَّمان الباقية.

وقد ضمَّ إليها الإمام الداني رحمه الله من روى عنهم القراءات رواية أو حروفا، ثم قال: «فهذه بعض الأسانيد التي أدت إلينا هذه الروايات رواية وتلاوة»[37].

المبحث الثاني: تَرجمةُ المؤلّف[38].

المطلب الأول

اسمُه ونسبُه ولقبُه وحياته

هو الشَّيخ مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد المَنَمَني الإزميري الحنفي، خاتمة المحققين بالديار الروميَّة. ونزيل مصر والقسطنطينة.

وتدل المصادر على أنه نزل بمصر، وتعلم في الأزهر القراءات، وأقرأ فيها القراءات، وأنه رحل إلى قسطنطينة وأقرأ فيها زمانًا، وفيها قرأ عليه تلميذه هاشم المغربي، بدليل قوله: «وفيه قلت بعدما سردت عليه (سنا الطالب لأشرف المطالب) لكاتبه -عفا الله عنه- سنة 1147هـ بمدينة قسطنطينة صانها الله تعالى»[39]. كما ذكر أنه حج في عام 1153هـ وعاد إلى مصر وبها توفي.

المطلب الثاني

شُيـوخُه وتلاميذه

أخذ الإمام الإزميري عن جلة من العلماء، أشهرهم:

- الشَّيخ عبدالله بن محمد الشهير بيوسف أفندي زاده.
- الشَّيخ محمد المعشري. مقرئ إزمير.
- الشَّيخ حجازي.

وأما تلاميذه فأشهرهم:

السيد هاشم المغربي (1186هـ).

الشيخ محمد المنير السمنودي (1199هـ)[40].

الشيخ أحمد الرشيدي.

المطلب الثالث

مُؤَلّفَـاتُه

برز الإمام الإزميري في ميدان التأليف في هذا العلم الشريف؛ خصوصًا علم التحريرات، وحُرِّرَ فيه الطرق والروايات، وقدم تواليف ظلت مرجعاً ومدرسة لمن جاء بعده. وقد وقفتُ له على:

1- عمدة العرفان في وجوه القرآن، وشرحه بدائع البرهان. كلاهما مطبوع[41].

2- إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة. مطبوع[42].

3- تقريب حصول المقاصد في تخريج ما في النَّشر من الفوائد. محقق[43].

4- مخطوط رسالة الضاد.

5- نور الأعلام بانفراد الأربعة الأعلام، وهو في الشواذ. محقق[44].

6- تحريرات الشاطبية، وهو الذي بين أيدينا.

ومما يعضد ما سبق قول تلميذه السيد هاشم: « أَلَّفَ في العشرةِ وطرقِها، والسبعةِ والشواذِ»[45].

وقد نسب له بعض المؤلفين كتاب حصن القارئ في اختلاف المقارئ، وهو خطأ ظاهر. ويرد عليه صريح مقدمة كتاب حصن القارئ المذكور بقوله:

«فهذا تقييدٌ قصدتُ به بيانَ ما اختُلِفَ فيه من أوجهِ القراءاتِ مِن طريقِ الشَّاطبيةِ. **ذَكَرَ بعضَه** شيخُنا خاتمةُ المحققين بالدِّيارِ الرُّوميةِ الشَّيخُ مصطفى بنُ عبد الرحمن ... و**بعضُه** لكاتبِه هاشم بنِ محمدٍ المغربيّ لَطَفَ اللهُ بِهِ في الدَّارين. آمين. نَبَّهْتُ عليهِ تَتْمِيْماً للفائدةِ، مع ما انضَمَّ إليهِ مِن وقفِ حمزةَ على بعضِ الهمزِ المتطرفِ وغيرِه، يَنْكَشِفُ ذلك ويُعرَفُ بالتَّتَبُّعِ. **وسَمَّيْتُه: (حِصْنَ القَارِئِ فِي اخْتِلافِ المقَارِئِ)**»[46]، وبعيد أن ينقل عن كتاب ويسمي كتابه بنفس اسم الكتاب ثم ينسب ذلك إلى نفسه؛ لا سيما وقد أضاف عليه مثله وأكثر؛ مسائل واستشهادات وتحريرات وغيرها.

ولعل منشأ هذا الخطأ والوهم من بعض كتب الفهارس وبعض النسَّاخ أنهم وجدوا السيد هاشم افتتح كتابه حصن القارئ بذكر شيخه مصطفى الإزميري؛ دون أن يكلفوا أنفسهم استيعاب المقدمة.

وأشد من هذا وهماً مَن نسب له الكتاب ذاته لكن بغير عنوانه؛ فقد ورد على غلاف إحدى النسخ: «بيان ما اختلف فيه أوجه القراءات للشيخ مصطفى بن عبد الرحمن»[47]. وهو اقتصاص غريب من المقدمة. وكذا ما سماه به بعضهم (حصين القارئ...) فهو يعود إلى ذات السبب. والله أعلم.

المطلب الرابع

ثَناءُ العُلَمَاءِ عَليه

يُعَدُّ الإمام الإزميري من أشهر علماء القراءات والتجويد بعد ابن الجزري، برع وتفنَّن في علوم القراءات، وقام بتحرير أوجه القراءات من جميع الطرق، وكتبه مرجع مهم في التَّحريرات

كما أسلفت. ولا يكاد يخلو كتاب من كتب التحريرات من ذكر الإمام الإزميري رحمه الله. وسأكتفي هنا بسوق ثناء عَلمين من أعلام التحريرات عليه، وهما تلميذه الشيخ السيد هاشم المغربي، والإمام المتولي.

فأما تلميذه الشَّيخ هاشم فقد مدحه في قصيدة أوردها في كتابه (تمرين الطلبة البررة الخيرة) قال: «وفيه قلت بعدما سردت عليه (سنا الطالب لأشرف المطالب) لكاتبه –عفا الله عنه– سنة 1147هـ بمدينة قسطنطينة صانها الله تعالى:

«ثم سردته على النِّحريرِ العالم الفاضل ذي تقريرِ
فاكتسب الإصلاح والإكمالا من شيخنا الأسمى حوى الكمال
شيخ الشيوخ مصطفى الإزميري مستحضراً لأوجه التحريري
أحيا به الله طريق الطيبة لحله مُقْفَلها وهذبه
لا زال شمساً للأنام قاطبة أناس عصره إليه ذاهبة
أمده الله بكل خير في كل وقت وبكل دهر
فقد قرأتُ ختمة عليه بطرقها الغرّا كما لديه
كذاك ما شذ على الذي ذكر بكُتبٍ مُنْفِعَةٍ لمن شهر
سنة سبع بعد أربعينا ومائة بُعيدَ الألف حينا
وقد قرأتُ قبلُ طرقَ السبعة وعشر نافع وطرق درة
على أجلَّة شيوخ الغربِ وذاك كله بفضل ربي
كذا على بعض شيوخ مصرا لا وَسَطا بما لديهم يُدْرَا
أمدنا الله بختم الحسنى ومشربٍ عذبٍ به رَوَينا
ثم الصلاة أولاً وآخرا على محمد رسولاً أُرسلا»[48]

وأمَّا الإمام المتولي فقد تأثر به كثيرًا ونحا عن مدرسة المنصوري إلى مدرسته آخراً، وأثنى عليه في مواضع، منها قوله: «هو سيد من بحث في هذا الشأن، وبصر وأجاد في القول وما قصر، من وقف على كلامه عرف فضله، وإنما يعرف الفضل من الناس ذووه، وناهيك برجل تصدى لتحرير كتابي النشر والطيبة جميعا، وهذه خصيصة اختص بها، فلم يزاحمه فيها أحد، فلله دره من عالم، محقق ضابط، ثقة، وفوق الثقة بدرجات، قد أوضح المشكلات،

وصير الخفيات جليات، ببذله المجهود في ظلّ المقصود، فكان وجوده نعمة، وبقية آثاره رحمة، فرضي الله عنه وأرضاه، وسقاه من الكوثر وأرواه؛ بما تطوَّل على الأمة بأولى ما تصرف إليه الهمة، فمن سره أن يكون من أهل التحقيق والدراية والتدقيق؛ فليبادر إلى كلامه الوثيق النميق»[49].

المطلب الخامس

وَفَـاتُه

اختلف المحققون في تحديد تاريخ وفاته، والذي أميل إليه أنه توفي بمصر سنة 1154هـ؛ خلافاً للمشتهر بين المحققين المعاصرين.

وحجتي في ذلك نص الشيخ هاشم بقوله: «حَجَّ عامَ ثلاثة وخمسين بعد المائةِ والألفِ وتوفي بمصرَ المحروسةِ، حينَ عادَ إليها من الحجِّ في السنةِ الرَّابعةِ والخمسين. ولم أَقفْ على أيامِ عُمرِه، غيرَ أنَّ ظاهرَه يقتضي صغرَ سِنِّهِ رَحِمَه اللهُ تعالى»[50]. وقد طالعت عدداً من كتب التراجم وكتب الشيخ المحققة فوجدتها تختلف في وفاته بين عامي:

(1155هـ) كما في معجم المؤلفين وهدية العارفين.

و(1156هـ) كما في الأعلام للزركلي.

وقد نقل هذين التأريخين عنهما أو عن أحدهما من جاء بعدهما ككتاب هداية القارئ للإمام المرصفي وغيره. ولم أجد لهذين القولين–على شهرتهما– مستنداً يعتمد ولا قولاً منصوصا عن معاصريه ولا تلاميذه يعتضد. وأرى أن كلام الشيخ هاشم –وهو تلميذه– أولى مما سواه من الأقوال؛ لما فيه من مزيد علم وبيان وتحديد. وينبغي أن يصحح التأريخ ليكون (1154هـ). والله أعلم.

ويظهر من مجموع هذا أن الشيخ الإزميري توفي صغيراً بعد عمر مبارك بالتأليفات النافعة العظيمة. وكانت وفاته قبل وفاة شيخه الشيخ يوسف زادة(1167هـ). رحم الله الجميع برحمته وشملنا معهم بلطفه ومغفرته.

المبحث الثالث: دراسةُ الكتاب

المطلب الأول

تَوثِيقُ اسمِ الكتَابِ ونِسبتِه إلى المُؤلِّف

ما يخص عنوان الكتاب؛ فقد خلت نسخة الكتاب من ذلك تماماً؛ ولا يوجد في كلام المؤلف ولا في كلام من نقل عنه ما يحدد عنوانه صراحة؛ سوى ما ورد في مقدمة المؤلف بقوله: «فهذا ما تيسر لي جمعه من تحريرِ الأوجهِ في بعضِ الآياتِ مِن طريقِ (الشَّاطبيةِ)». فهو وصف مطابق لمحتوى الكتاب، وهو كذلك أقرب عنوان يمكن إطلاقه على الكتاب. ولذا اعتمدته في صفحة الغلاف.

وأما ما يخص نسبة الكتاب إلى مؤلفه فهو صحيح النسبة إلى الشيخ الإزميري؛ بدليل نسبة تلميذه الشيخ هاشم إليه كتاباً في السبعة، ثم نقله عنه نصوصاً كثيرة جداً تكاد تشمل كل ما في كتاب الإزميري هذا، وفي جميعها يصرح بالنقل عنه، وهذا صريح في ثبوت نسبة الكتاب عند الشيخ هاشم. وهو دليل يصلح الاعتماد عليه في إثبات نسبة الكتاب إلى الإمام الإزميري. رحمه الله.

المطلب الثاني

مَنهجُ المُؤلّفِ

افتتح المؤلف كتابه ببيان أهم ملامح منهجه بقوله: «وبعدُ: فهذا ما تيسر لي جمعه من تحريرِ الأوجهِ في بعضِ الآياتِ مِن طريقِ (الشَّاطبيةِ) على حسبِ ما قرأتُ به ووجدتُه مَنصوصاً في الكتبِ دونَ ما أخذتُه لفظاً ولم أجدْه نصاً، فحيثُ أطلقَ النَّاظمُ الخلافَ وصَحَّ مِن طريقِه أمسكتُ عنه، وإلا صَرَّحتُ بما يصحُّ عنه ساكتاً عن غيرِه، من غيرِ احتياجٍ إلى ذكرِه، وأتيتُ بأمثلةٍ يُقاسُ عليها ما أشبهها»[51]. ويمكن من خلال هذه المقدمة استخلاص النقاط الآتية:

1. لا يذكر المؤلف في كتابه إلا ما توفر فيه أمران معا وهما: القراءة به، ووجوده منصوصًا في الكتب؛ وعليه فلا يذكر المؤلف ما أخذه لفظًا ولم يجد ما يعضده في الكتب.
2. إذا أطلق الإمام الشاطبي الخلاف عن القارئ أو الراوي وصح الخلاف عنه من طريقه –وهو التيسير– لم يذكره الإزميري ولم يشر إليه، فإن لم يكن من طريقه نبه عليه، وهذه المسألة وسابقتها من المسائل المشكلة عند أهل القراءات والتحريرات خصوصًا، وفيها تمايز كثير بين المحررين وشُرَّاح الشاطبية المتقدمين؛ بل اختلاف وعدم اطراد بين المحررين أنفسهم، تحريرا وعملا.

ومسألة إلزام الإمام الداني بما ذكره من طرق الأداء فحسب عن كل راو، وكذا إلزام الإمام الشاطبي بما في التيسير فقط، ومن ثمّ الالتزام بهذا المنهج والاطراد فيه عليها مدار جل التحريرات اتفاقا واختلافاً؛ خصوصًا في هذا الكتاب الذي بين أيدينا، والذي أعدُّه من أقدم وأخصر ما ألف في هذا الشأن.

3. إن لم يصح أحد الوجوه عن قارئ أو راوٍ ما نبَّه على ذلك؛ بأن يذكر ما صح عنه فقط، دون ذكر ما لم يصح؛ فيستغني بما ذكره عما أهمله. مثال ذلك قوله: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ﴾ ، لورشٍ خمسةُ أوجهٍ: الفتحُ مع ثلاثةِ البدلِ، والتَّقليلُ مع التَّوسطِ والطُّولِ»[52]. فاكتفى هنا بذكر الوجوه الخمسة الجائزة، وأعرض عن ذكر الوجه السادس الممتنع وهو التقليل مع القصر.

وهذا هو صنيعه في سائر الكتاب؛ إلا أنني بالتتبع وجدته ينبه –أحياناً– على بعض الخلافات التي يجوز فيها كل ما ذُكر ولا يمتنع منها شيء؛ ولعله بياناً لصحة تلك الوجوه جميعاً، أو كشفًا عن غامض كلام الشاطبي واحتمالاته، أو ردّاً على من قال بامتناع بعضها. مثال ذلك قوله: «سورةُ البقرة: قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ الآية(4)، فيه لقالونَ أربعةُ أوجهٍ: القصرُ والمدُّ، وعلى كلٍّ منهما الإسكانُ والصِّلةُ»[53]. وقد أورها للردِّ على مَن يقولُ إنَّه لا يأتي على القصرِ إلا الصلةُ، وعلى المدِّ إلا الإسكانُ كما سيأتي في موضعه. وكمثل تنبيهه على الاستفهام المكرر حيث ورد.

4. يكتفي بإيراد أمثلةٍ في كل مسألة يُقاسُ عليها ما أشبهها. فمثلًا: إذا ذُكر اجتماع البدل مع ذات الياء في المثال السابق فإنه يكتفي به عن التنبيه في الأمثلة والمواضع المتكررة في القرآن.

المطلب الثالث

قيمةُ الكتاب العلميّة ومصادره

تتجلَّى قيمة هذا الكتاب العلمية من خلال النقاط الآتية:

1. تعلق الكتاب بمنظومة حرز الأماني ووجه التهاني للإمام الشاطبي، وهي منظومة عمدة عند القارئين والمقرئين في زماننا، ولا يكاد مصر تخلو منها ولا قطر.

2. كون مؤلف هذا الكتاب إمام مشهور بالتحرير والتدقيق؛ وممن جمع القراءات كبيرها وصغيرها، وطالع مصادرها ومراجعها، واعتنى بها عناية فائقة، مما يورث قوة لتأليفه واختياره.

3. تنعكس مكانة الإمام الإزميري في الأثر العلمي الذي سيتركه نهجه المقتفى في هذا الكتاب (اشتراط اجتماع الأداء والنص)، وما ستتركه اختياراته في تحريرات القراءات السبع على مدرسة الإقراء والتحرير.

وأما مصادر المؤلف الذي استقى منها مادة الكتاب، فقد أشار المؤلف أنه اعتمد على أمرين اثنين:

الأول: القراءة على شيوخه.

الثاني: الاطلاع على الكتب. ولم ينص على تلك الكتب؛ بيد أنه يأتي في مقدمتها- بلاشك- كتابا الشاطبية (حرز الأماني ووجه التهاني) للإمام الشاطبي والتيسير للإمام الداني.

المطلب الرابع

وَصفُ النُّسخِ الخَطِّيَّة لِلكِتاب

وقفت على نسخة خطية وحيدة بالمكتبة السليمانية، بواسطة البحث الالكتروني في أجهزة المكتبة، وقد سُجِّل في بياناتها أن أصلها من مكتبة إبراهيم أفندي برقم 28.

عدد ألواحها: خمسة ألواح.

وتقع ضمن مجموع تبلغ ألواحه (255 لوحٍ)، وتبدأ ألواح هذا الكتاب من اللوحة 17 إلى اللوحة 21.

وهي نسخة تامة كتبت بخط مشرقي، جلها بالخط الأسود إلا الصفحة الأولى (أ) من اللوحة الأولى، فجعلت أسماء السور والأبواب وجملة (قوله تعالى) وبعض الكلمات باللون الأحمر، وبآخر الصفحة (أ) من كل لوحة تعليقة هي مبدأ الصفحة (ب).

وأول هذا الكتاب: «بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله على كل حال، وصلَّى الله على خير خلقه محمد خير خير الآل». وخاتمته: «هذا آخر ما التزمت تحريره بحسب الطاقة. ولله الحمد والمنة».

وليس على هذه النسخة اسم المؤلف، ولا الناسخ، ولا عنوان الكتاب، ولا تاريخ نسخها.

نَمَاذِجُ مِن النُّسَخِة الخَطِّيّةِ

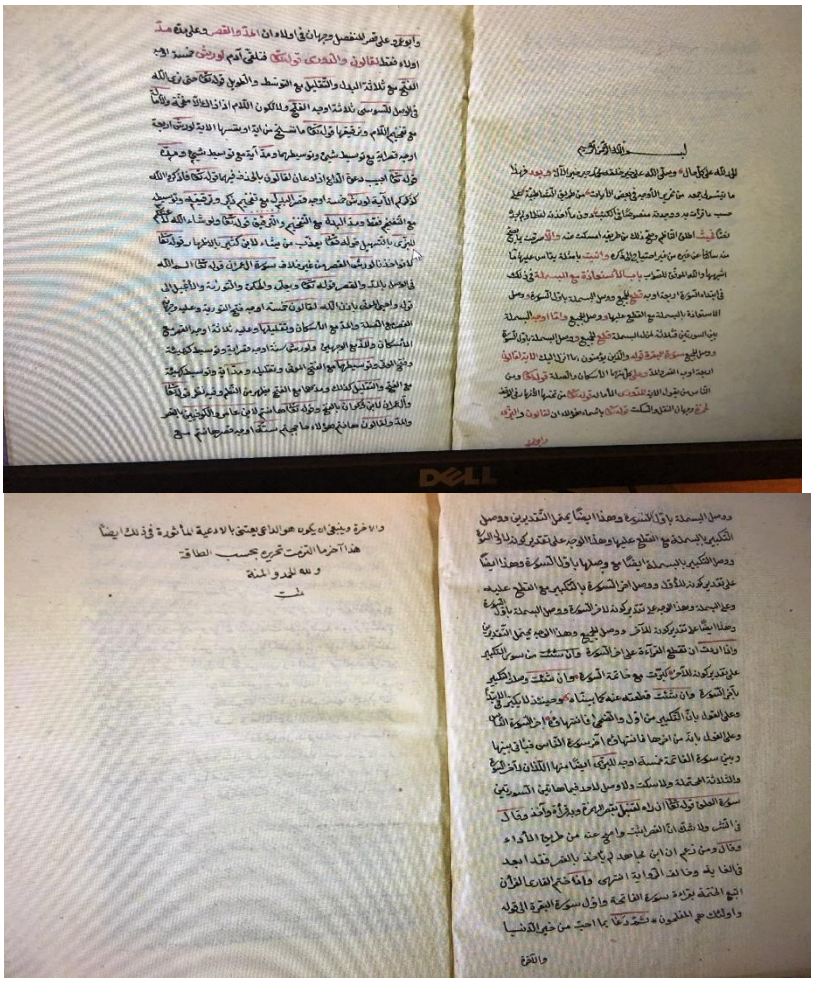

اللوحة الأولى واللوحة الأخيرة

القسم الثاني:

النصّ المُحَقَّق لكتاب تحريرِ الأوجهِ في بعضِ الآياتِ مِن طريقِ الشَّاطبيةِ للإمام مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري المتوفى(1154هـ)

بسم الله الرَّحمنِ الرَّحيمِ

الحمد لله[54] على كلِّ حالٍ، وصلى اللهُ على خيرِ خلقِه، محمدٍ وآلِه[55] خيرِ الآلِ، وبعدُ: فهذا ما تيسر لي جمعه من تحريرِ الأوجهِ في بعضِ الآياتِ مِن طريقِ (الشَّاطبيةِ) على حسبِ ما قرأتُ به ووجدتُه مَنصوصاً في الكتبِ دونَ ما أخذتُه لفظاً، ولم أجدْه نصاً[56]، فحيثُ أطلقَ النَّاظمُ[57] وصَحَّ ذلك من طريقِه أمسكتُ عنه، وإلا صَرَّحتُ بما يصحُّ عنه ساكتاً عن غيرِه، من غيرِ احتياجٍ إلى ذكرِه. وأتيتُ بأمثلةٍ يُقاسُ عليها ما أشبهها، واللهُ الموفقُ للصَّوابِ.

باب الاستعاذة مع البسملةِ

في ذلك في ابتداء السُّورةِ أربعةُ أوجهٍ: قطعُ الجميعِ، ووصلُ البسملةِ بأوَّلِ السُّورةِ، ووصلُ الاستعاذة بالبسملةِ مع القطعِ عليها، ووصلُ الجميعِ[58].

وأمَّا أوجهُ البسملةِ بين السورتين فثلاثة لمَن له البسملةُ: قطعُ الجميعِ، ووصلُ البسملةِ بأوَّلِ السُّورة، ووصلُ الجميعِ.

سورةُ البقرة

قولُه تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ (4) الآية، فيه لقالونَ أربعةُ أوجهٍ: القصرُ والمدُّ، وعلى كلٍّ منهما الإسكانُ والصِّلةُ[59].

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾، للدُّوريّ بالإمالةِ[60].

قولُه تعالى: ﴿مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ ، في الوقفِ لحمزةَ وجهان: النَّقلُ والسكتُ[61].

قوله تعالى: ﴿بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ (الآية 31)، لقالونَ والبَزّي وأبي عمرو على قصرِ المنفصلِ وجهان في{ أولاء إن } المد والقصر، وعلى مَدِّه مَدُّ {أولاء} فقط لقالونَ والدوريّ[62].

قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ﴾، لورشٍ خمسةُ أوجهٍ: الفتحُ مع ثلاثةِ البدلِ، والتَّقليلُ مع التَّوسطِ والطُّويلِ[63].

قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ﴾، في الوصلِ للسُّوسيّ ثلاثةُ أوجهٍ: الفتحُ ولا تكونُ اللامُ إذ ذاك إلا مفخمةً، والإمالةُ مع تفخيمِ اللامِ وترقيقِها [64].

قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا﴾ الآية، لورشٍ أربعةُ أوجهٍ: قصرُ ﴿ءَايَةٍ﴾ مع توسيطِ ﴿شَيۡءٍ﴾، وتوسيطُهما، ومدُّ ﴿ءَايَةٍ﴾مع توسيطِ ﴿شَيۡءٍ﴾، ومدِّه.

قولَه تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ (الآية 186)، لقالونَ بالحذفِ فيهما[65].

قولُه تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكۡرِكُمۡ﴾ لورشٍ خمسةُ أوجهٍ: قصرُ البدلِ مع تفخيمِ ﴿ذِكۡرًا﴾وترقيقِه، وتوسيطُه مع التَّفخيمِ فقط، ومدُّ البدل مع التَّفخيمِ والترقيقِ[66].

قولُه تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعۡنَتَكُمۡ﴾، للبزيّ بالتسهيلِ [67].

قولُه تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾، لابنِ كثيرٍ بالإظهارِ[68].

قولُه تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذۡنَآ﴾(الآية 286)، لورشٍ القصر من غيرِ خلافٍ[69].

سورة آل عمران

قولُه تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾، في الوصلِ بالمدِّ والقصرِ[70].

[قولُه تعالى:﴿وَءَالَ عِمۡرَٰنَ﴾ بالفتحِ[71]**]** [72].

قولُه تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ﴾ (الآية48)، إلى قولِه: ﴿وَأُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ (الآية 49)، لقالونَ خمسةُ أوجهٍ:

فتحُ ﴿وَٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ وعليه وجهان: القصرُ مع الصلةِ، والمدُّ مع الإسكانِ.

وتقليلُها وعليه ثلاثة أوجهٍ: القصرُ مع الإسكانِ، والمدُّ مع الوجهين[73].

ولورشٍ ستةُ أوجهٍ: قصرُ (آية) وتوسيطِ ﴿كَهَيۡـَٔةِ﴾وفتحِ ﴿ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾، وتوسيطِهما مع فتحِ ﴿ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ وتقليلِه، ومدُّ (آية) وتوسيطِ ﴿كَهَيۡـَٔةِ﴾مع الفتحِ والتَّقليلِ كذلك، ومدُّهما مع الفتحِ يظهرُ مِن النَّظمِ، وفيه نظرٌ.

قولُه تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾، لابنِ عامرٍ والكوفيين بالقصرِ والمدِّ، ولقالونَ في ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ﴾ ستةُ أوجهٍ: قصرُ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ مع وجهِ الإسكانِ، وعليه القصرُ

والمدُّ في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ أي: في المنفصل، ومدُّ الجميع، ومع وجهِ الصلةِ كذلك[74]، وأبو عمرو مثله في أوجهِ الإسكانِ خاصةً.

قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾ وفي الواقعة: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾، للبزيّ بالتَّخفيفِ[75].

سورةُ النِّساءِ

قولُه تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ 36) لورشٍ ستةُ أوجهٍ: توسطُ ﴿شَيْـًٔا﴾ مع فتحِ ﴿ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [و﴿وَٱلْجَارِ﴾] وتقليل ﴿وَٱلْجَارِ﴾ على فتحِ ﴿ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾، [وتقليلُ الجميع، ومدُّ ﴿شَيْـًٔا﴾ مع فتحِ الجميعِ، وتقليلُ ﴿وَٱلْجَارِ﴾ على فتحِ ﴿ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾] [77]، وعكسُه.

قولُه تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، لورشٍ ثلاثةُ أوجهٍ: التسهيلُ وعليه الفتحُ والتَّقليلُ والبدلُ مع الفتحِ فقط.

قولُه تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ الآية، لخلادٍ وجهان: تركُ السكتِ مع وجهِ الإدغامِ، والسكتُ مع الإظهارِ[78].

سورةُ المائدة

قولُه تعالى: ﴿يُوَٰرِى﴾ و﴿فَأُوَٰرِىَ﴾ (الآية 31)، للدُّوري عن الكسائيّ بالفتحِ[79].

قولُه تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾، لقالونَ الخمسةُ المتقدمةُ: على القصرِ وجهان: الإسكانُ مع التَّقليل، والصلةُ مع الفتحِ، وعلى المدِّ ثلاثةٌ: الإسكانُ مع الفتحِ والتَّقليلِ، والصلةُ مع التَّقليلِ فقط، وكذلك قولُه تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾.

وأمَّا **قوله تعالى:** ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ﴾، فله على الإسكانِ ثلاثةُ أوجهٍ: التَّقليلُ مع القصرِ والمدِّ، والفتحُ مع المدِّ فقط، وعلى الصلةِ وجهان: الفتحُ مع القصرِ، والتَّقليلُ مع المدِّ.

سورة الأنعام

قولُه تعالى: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾، للسُّوسيّ بفتح الرَّاءِ.

وقولُه تعالى: ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾، بفتحِ الرَّاءِ والهمزةِ جميعاً. ولأبي بكر فتحُ الهمزةِ فقط[80].

وقولُه تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ لابنِ ذكوانَ بإشباعِ كسرةِ الهاءِ[81].

وقولُه تعالى: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ لورشٍ خمسةُ أوجهٍ: الإبدالُ مع الثلاثةِ في ﴿نَبِّـُٔونِى﴾، والتسهيلُ مع التَّوسطِ والطُّولِ[82].

سورةُ الأعرافِ

قولُه: ﴿لِيُبْدِىَ لَهُمَا مَا وُۥرِىَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا﴾(الآية 20)، لورشٍ ستة[83] أوجهٍ: القصرُ[84] مع الفتحِ، وتوسيطُ البدلِ مع الفتحِ والتَّقليلِ، ومدُّه كذلك، وتوسيطُهما[85] مع التَّقليلِ[86].

وقولُه تعالى: ﴿وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾، لابنِ ذكوانَ بالصَّادِ[87].

قولُه تعالى: ﴿بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍ﴾، لأبي بكر بتقديمِ الياءِ مثل (خَيْعَل).

وقولُه: ﴿وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا﴾، لقالونَ ثلاثةُ أوجهٍ: التَّسهيلُ وعليه حذفُ الألفِ وإثباتُها مع القصرِ، والإبدالُ مع إثباتِ الألفِ ومدِّها.

وقولُه تعالى: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾، لهشامٍ بإثباتِ الياءِ في الحالين[88].

سورة الأنفال

قولُه تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ﴾(الآية 41) الآية، لورشٍ سبعةُ أوجهٍ: توسيطُ حرفي اللِّينِ مع فتحِ ﴿ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ وقصرِ البدلِ، وتوسيطُ الثلاثةِ مع وجهي الفتحِ والتَّقليلِ، ومثلُه مع مدِّ البدلِ فقط، ومع مدِّ الثلاثةِ كذلك.

سورة التوبة

وقولُه تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾، لهشامٍ بتركِ الفصلِ[89].

سورة يونس

قولُه تعالى: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ﴾(الآية 51)، لقالونَ اثنا عشر وجهاً: ستةٌ منها على وجهِ الإسكانِ مع القصرِ، وهي: مدُّ (ءال)[90] وقصرُ (لان)، وقصرُهما، والتَّسهيلُ[91]، ومثل ذلك كلِّه مع المدِّ[92]، وعلى وجهِ الصلةِ كذلك[93].

ولورشٍ أربعةَ عشرَ وجهًا:

الأوَّلُ: قصرُ ﴿ءَامَنتُم﴾ [مع تسهيلِ(ءال)وقصرِ(لان)][94].

الثَّاني: قصرُ الثَّلاثةِ.

الثَّالثُ: توسيطُ ﴿ءَامَنتُم﴾ مع مد (ءال) وتوسيطِ (لان).

الرَّابع: توسيطُ الأوَّلِ مع مدِّ الوسطِ وقصرِ الثَّاني.

الخامس: توسيطُ الثلاثة.

السَّادس: توسيطُ الأوَّلَين مع قصرِ الأخير.

السَّابع: توسطُ الأوَّلِ مع قصرِ الأخيرين.

الثَّامن والتَّاسع: التسهيلُ مع توسيطِ (لان) وقصرِه.

العاشر: مدُّ ﴿ءَامَنتُم﴾ مع مدِّ (ءال) و(لان).

الحادي عشر: مدُّ الأوَّلين مع قصرِ الأخيرِ.

الثَّاني عشر: مدُّ الأوَّلِ مع قصرِ الأخيرين.

الثَّالث عشر والرَّابع عشر: التَّسهيلُ مع مدِّ (لان) وقصرِه

سورةِ هود

قولُه تعالى: ﴿ قَالَتۡ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ ﴾(الآية 72) الآية، لورشٍ ستةُ أوجهٍ: فتحُ ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ مع وجهِ التَّسهيلِ، وعليه توسطُ ﴿شَيۡءٌ﴾ ومدُّه، ومع وجه البدلِ كذلك، والتَّقليلُ مع وجهِ التَّسهيلِ وعليه ما﴿شَيۡءٌ﴾ فقط. ومع وجهِ البدلِ وعليه توسيطُ ﴿شَيۡءٌ﴾ فقط.

سورة يوسف

قولُه تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا﴾ (الآية 11)، لجميعِ القراءِ وجهان: الإخفاءُ والإدغامُ مع الإشمامِ[95].

وقولُه تعالى: ﴿نَرۡتَعۡ وَنَلۡعَبۡ﴾ (الآية 12)، لقنبلٍ بحذفِ الياءِ[96].

قولُه تعالى: ﴿هَيۡتَ لَكَ﴾ (الآية 23)، لهشامٍ بفتحِ التَّاءِ[97].

وقولُه تعالى: ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ (الآية 53)، لقالونَ و البَزّيّ: الإدغامُ والتَّسهيلُ وجهان.

وقولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ﴾ (الآية 53) و﴿ٱسۡتَيۡـَٔسَ﴾ (الآية110)، للبزيّ بالقلبِ والإبدالِ[98]. وكذلك باب (ييأس)[99].

سورة الرعدِ

قولُه تعالى: ﴿أَءِذَا﴾ ﴿أَءِنَّا﴾ (الآية 5): الاستفهامُ في الأوَّلِ والخبرُ في الثَّاني لنافعٍ والكسائيِّ. وعكسُه لابنِ عامرٍ، والاستفهامُ فيهما لِمَن بقي. وكذلك الذي في سورةِ الإسراءِ والمؤمنين والسجدة والصافات، وهشامٌ بالفصلِ في هذا البابِ[100].

وقولُه تعالى في سورة إبراهيم عليه السلام: ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ (الآية 37)، لهشامٍ بالياءِ[101].

وقوله تعالى في سورة الحجر: ﴿فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ (الآية 61)، يختصُّ وجهُ الإبدالِ لورشٍ وقنبل بالقصرِ والمدِّ[102]، ونظيرُه في سورة القمر: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ﴾ (الآية 41).

وقولُه تعالى في الإسراء: ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ (الآية 83)، وجهُ إمالتِه عن السُّوسيِّ ضعيفٌ[103]، وكذلك حرفُ فصلت[104].

وقولُه تعالى في الكهف: ﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ﴾ (الآية 96)، لأبي بكر بوصلِ الهمزةِ. والابتداءُ بها مكسورة[105].

سورةُ مريم

قولُه تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ (الآية 1)، للسُّوسيِّ بفتحِ الياءِ.

قولُه تعالى: ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾، لقالونَ بالهمزةِ[106].

سورةُ طه عليه السلام

ما في هذه السُّورةِ من رؤوسِ الآي وفي أخواتِها العشرِ مقلَّلٌ [لورشٍ][107].

وقوله تعالى ﴿لِتُجۡزَىٰ﴾ (الآية 15) و﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ﴾ (الآية 61) و﴿إِلَىٰ[108] مُوسَىٰٓ﴾ (الآية77) ﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ (الآية 88) و﴿وَعَصَىٰٓ﴾ (121) و﴿ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ﴾ (50) و﴿حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ﴾ (الآية 125)، ليست من رؤوسِ الآي[109].

وقولُه تعالى: ﴿وَمَن يَأۡتِهِۦ مُؤۡمِنٗا﴾ (الآية 75)، لا خلافَ في إشباعِ كسرةِ الهاءِ عن هشامٍ كما توهَّمَ بعضُهم[110].

وقولُه تعالى في سورةِ الأنبياء عليهم السلام: ﴿بَلۡ مَتَّعۡنَا هَٰٓؤُلَآءِ وَءَابَآءَهُمۡ حَتَّىٰ طَالَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡعُمُرُ﴾،[111] لورشٍ خمسةُ أوجهٍ، قصرُ البدلِ مع ترقيقِ اللامِ فقط، وتوسيطُه مع التَّفخيمِ والترقيقِ، ومدُّه كذلك.

وقولُه تعالى في سورةِ الحجِّ: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ (الآية 36)، لابنِ ذكوان بالإظهار[112].

وقولُه تعالى في سورةِ المؤمنين: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾، لأبي عمرو بالفتحِ[113].

[وقولُه تعالى في سورةِ النُّورِ: ﴿مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ﴾، لابنِ ذكوانَ بالفتحِ][114].

وقولُه تعالى في النَّملِ: ﴿أَءِذَا﴾ ﴿أَإِنَّا﴾ (الآية 67): الخبرُ في الأوَّلِ والاستفهامُ في الثَّاني لنافعٍ، وعكسُه مع زيادةِ النُّونِ في الخبرِ لابنِ عامرٍ والكسائيِّ، والاستفهامُ فيهما لِمَن بَقي.

وقولُه تعالى [في القصصِ][115]: ﴿عِندِيٓ أَوَلَمْ﴾(الآية 78)، عن ابنِ كثيرٍ بالإسكانِ للبزيِّ وبالفتحِ لقنبلٍ[116].

سورةُ العنكبوتِ

قولُه تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ﴾(الآيتان 1، 2)، في الوصلِ بالمدِّ والقصرِ لورشٍ خاصةً[117].

وقولُه تعالى:﴿إِنَّكُمْ﴾، ﴿أَئِنَّكُمْ﴾(الآيتان 28، 29)، الخبرُ في الأوَّلِ والاستفهامُ في الثَّاني لنافعٍ وابنِ كثيرٍ وابنِ عامرٍ وحفصٍ. والاستفهامُ فيهما لمن بقي.

وقولُه تعالى في سورةِ الأحزابِ: ﴿ٱلَّٰٓـِٔي تُظَٰهِرُونَ﴾(الآية 4)، لورشٍ والبَزّيِّ وأبي عمرو: إذا سَهلوا[118] بالمدِّ والقصرِ.

سورةُ ص

قولُه تعالى:﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ﴾ (الآية 8)، لهشامٍ بالتَّحقيقِ والتَّسهيلِ وكلاهما مع الفصلِ، وكذلك قولُه في القمر ﴿أَءُلْقِيَ﴾.

قولُه تعالى: ﴿بِٱلسُّوقِ﴾(الآية33)، لقنبلٍ بإسكانِ الهمزةِ(119)، وكذلك قولُه تعالى في الفتحِ ﴿عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾(الفتح: 29).

قولُه تعالى: في سورةِ غافر: ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ و ﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ وجه إثباتُ الياءِ فيهما عن قالونَ ضعيفٌ في الوقفِ[120].

وقولُه تعالى: في القتال: ﴿قَاتَٰلَهُمُ﴾ للبزيِّ بالمدِّ[121].

سورةُ النَّجمِ

قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ (الآية 8) لا يميلُه أحدٌ.

قولُه تعالى: ﴿فَأَوۡحَىٰٓ﴾(الآية10)و﴿إِذۡ يَغۡشَىٰ﴾ (الآية 16)[و﴿مَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُ﴾][122] (الآية 23) و﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾(الآية ٢٩)[123]، و﴿أَعۡطَىٰ﴾(الآية34) و﴿أَغۡنَىٰ﴾(الآية48)، ليست برؤوسِ الآي.

قولُه تعالى من سورة الرحمن: ﴿ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ (الآية27) في الموضعين لابنِ ذكوان بالفتحِ[124].

سورةُ الواقعةِ

قولُه تعالى: ﴿أَيِذَا﴾ ﴿أَءِنَّا﴾ (الآية 47)، الاستفهامُ في الأوَّلِ والخبرُ في الثَّاني لنافعٍ والكسائيِّ، والاستفهامُ فيهما لمن بقي.

قولُه تعالى: ﴿أَفَرَءَيۡتُم مَّا تُمۡنُونَ﴾(الآية58) ﴿ءَأَنتُمۡ﴾ (الآية59)، لورشٍ ثلاثة: تسهيلُهما، وإبدالُ[125] الثَّاني فقط، وإبدالُهما[126].

قولُه تعالى في الحاقةِ: ﴿كِتَٰبِيَهۡ ١٩ إِنِّي﴾(الآيتان19،20)و﴿مَالِيَهۡ ٢٨ هَلَكَ﴾ (الآيتان28،29) ونظائرُهما، بسكتةٍ يسيرةٍ في الوصلِ لمن يُثبتها فيه[127].

سورة القيامة

قولُه تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ (الآية31)، لورشٍ بالتَّرقيقِ والتَّغليظِ، ومعلومٌ أنَّ التَّرقيقَ إنَّما يكونُ مع التَّقليلِ، والتغليظَ إنما يكونُ مع الفتحِ، وكذلك قولُه في سورةِ الأعلى ﴿وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ (الأعلى15)، وفي العلق ﴿عَبۡدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾(10)[128].

وقولُه تعالى في سورة القيامة: ﴿أَوۡلَىٰ لَكَ﴾ (الآية 34) في حرفيه، ليسَ مِن رؤوسِ الآي[129].

وقولُه تعالى في سورةِ الإنسانِ: ﴿قَوَارِيرَا۠ ١٥ قَوَارِيرَا﴾ (الآيتان15،16) أجمعوا على الوقفِ بالألفِ في الأُول إلا حمزةَ، ووقفَ على الثَّاني كذلك مَن نَوَّن وصلاً فقط وهشامٌ[130].

وقولُه تعالى في سورةِ المرسلاتِ: ﴿أَلَمۡ نَخۡلُقكُّم﴾(الآية20)، للسُّوسيِّ بالإدغامِ المحضِ[131].

سورة النازعات

قولُه تعالى: ﴿أَءِنَّا﴾ ﴿أَءِذَا﴾(الآيتان10،11)، الاستفهامُ في الأوَّلِ والخبرُ في الثَّاني لنافعٍ وابنِ عامر والكسائيِّ، والاستفهامُ فيهما لمن بَقي.

قولُه تعالى: ﴿وَمَا بَنَىٰهَا﴾ ونحوُه مِن رؤوسِ الآي التي وقعَت فيها بعدَ الألفِ لفظُ «ها» بالفتحِ والتَّقليلِ لورشٍ، إلا ما كان فيه راءٌ[132] فإنَّه بالتَّقليلِ[133].

قولُه تعالى: ﴿[فَأَمَّا مَن] طَغَىٰ﴾[134] (الآية 37) رأسُ آيةٍ لغيرِ المدنيّ والمكيّ.

قولُه تعالى في الانشقاقِ: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ﴾(الآية10) إلى قولِه: ﴿يَحُورَ ۝١٤ بَلَىٰٓ﴾ (الآيتان14،15)، لورشٍ سبعةُ أوجهٍ:

قصرُ البدلِ وفتحُ ﴿يَصْلَىٰ﴾(الآية12) وتغليظُ اللامِ مع فتحِ ﴿بَلَىٰٓ﴾[135].

وتوسيطُ البدلِ وفتحُ ﴿يَصْلَىٰ﴾ والتغليظُ مع فتحِ ﴿بَلَىٰٓ﴾ وتقليلِه.

وتقليلُهما مع التَّرقيقِ ومدِّ البدلِ.

وفتحُ ﴿يَصْلَىٰ﴾لتغليظُ مع فتحِ ﴿بَلَىٰٓ﴾ وتقليلِه.

وتقليلُهما مع التَّرقيقِ.

ومثله قولُه في الغاشية: ﴿تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً﴾، ﴿تُسْقَىٰ مِنْ عَيْنٍ ءَانِيَةٍ﴾ (الآيتان4،5)، إلا أنَّ هناك تأخَّرَ البدلُ وتقدمت الإمالةُ.

قولُه تعالى في الغاشية أيضًا: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ (الآية 22) إلى قوله: ﴿ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾ (الآية24) لخلادٍ وجهان: إشمامُ الصَّادِ زاياً مع الوقفِ بالسَّكتِ، وإخلاصِ الصَّاد مع الوقفِ بالنَّقلِ[136].

قولُه تعالى في الفجرِ: ﴿أَكْرَمَنِ﴾و﴿أَهَٰنَنِ﴾ (الآيتان15،16)، لأبي عمرو بحذفِ الياءِ فيهما على المشهورِ.

قولُه تعالى في الليل: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ﴾ (الآية5)، ليسَ برأسِ آيةٍ[137].

سورةُ الضحى

اختصَّ البَزّيُّ بالتَّكبيرِ عند ختمِ القرآنِ مِن آخرِ سورةِ والضحى، مع خاتمةِ كلِّ سورةٍ إلى آخرِ القرآن، وقيل: مِن أوَّلِها.

ولفظُه: اللهُ أكبر، وبه قرأتُ وبه آخذُ.

فإذا ابتدأتَ سورةَ والضحى على القولِ بأنَّ التَّكبيرَ مِن أوَّلِها، ففي ذلك ثمانية أوجهٍ للبزيّ خاصَّة:

القطعُ على الاستعاذةِ وعلى التَّكبيرِ وعلى البسملةِ.

ووصلُ البسملةِ بأوَّلِ السُّورةِ.

ووصلُ التَّكبيرِ بالبسملةِ مع القطعِ عليها.

ووصلُ التَّكبيرِ بالبسملةِ أيضاً مع وصلِها بأوَّلِ السُّورةِ.

ووصلُ الاستعاذةِ بالتَّكبيرِ مع القطعِ عليه، وعلى البسملةِ.

ووصلُ البسملةِ بأوَّلِ السُّورةِ.

ووصلُ الاستعاذةِ بالتَّكبيرِ أيضاً مع وصلِه بالبسملةِ والقطعِ عليها.

ووصلُ الجميعِ[138].

وإذا وصلتَ آخر ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ﴾ بأوَّلِ ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ في ذلك سبعةُ أوجهٍ على التَّقديرين:

القطعُ على آخرِ السُّورةِ وعلى التَّكبيرِ وعلى البسملةِ، وهذا الوجهُ يحتملُ كونَ التَّكبيرِ لآخرِ السُّورةِ وأوَّلِها.

ووصلُ البسملةِ بأوَّلِ السُّورةِ، وهذا أيضا يحتملُ التقديرين.

ووصلُ التَّكبيرِ بالبسملةِ مع القطعِ عليها، وهذا الوجهُ على تقديرِ كونِه لأول السُّورةِ.

ووصلُ التَّكبيرِ بالبسملةِ أيضاً مع وصلِها بأوَّلِ السُّورةِ، وهذا أيضاً على تقديرِ كونِه للأوَّلِ.

ووصلُ آخرِ السُّورةِ بالتَّكبيرِ مع القطعِ عليه وعلى البسملةِ، وهذا الوجهُ على تقديرِ كونِه لآخر السُّورةِ.

ووصلُ البسملةِ بأوَّلِ السُّورةِ، وهذا أيضاً على تقديرِ كونِه للآخرِ.

ووصلُ الجميعِ، وهذا الوجهُ يحتملُ التقديرين.

وإذا أردتَ أن تقطعَ القراءةَ على آخرِ سورةٍ مِن سورِ التَّكبيرِ على تقديرِ كونِه للآخرِ كَبَّرتَ مع خاتمةِ السُّورةِ، وإن شئتَ وصلتَ التَّكبيرَ بآخرِ السُّورةِ، وإن شئتَ قطعتَه عنه كما بيَّناه، وحينئذٍ لا يُكبِّرُ في الابتداءِ.

وعلى القولِ بأنَّ التَّكبيرَ مِن أوَّلِ والضحى فانتهاؤُه [أولَ][139] سورةِ النَّاسِ.

وعلى القولِ بأنَّه مِن آخرِها فانتهاؤُه آخرَ سورةِ النَّاسِ، فيأتي بينها وبين سورةِ الفاتحةِ خمسةُ أوجهٍ للبزي أيضا: منها اللذان لآخرِ السُّورةِ، والثلاثةُ المحتملةُ، ولا سكتَ ولا وصلَ لأحدٍ فيما [بين][140] هاتين السورتين.

سورةُ العلق

قولُه تعالى: ﴿أَن رَّءَاهُ﴾ (الآية7)، لقنبلٍ بقصرِ الهمزةِ وبه قرأتُ، وآخذُ، وقالَ في (النَّشر): «ولا شكَّ أنَّ القصرَ أثبتُ وأصحُّ عنه مِن طريقِ الأداءِ»، وقال: «ومَن زَعمَ أنَّ ابنَ مجاهدٍ لم يأخذْ بالقصرِ فقد أبعدَ في الغايةِ وخالفَ الروايةَ[141]. انتهى.

وإذا خَتمَ القارئُ القرآنَ أتبعَ الختمةَ بقراءةِ سورةِ الفاتحةِ وأوّلِ سورةِ البقرةِ إلى قوله فيها: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الآية5)، ثُمَّ دَعا بما أحبَّ مِن خيرِ الدُّنيا والآخرةِ. وينبغي أن يكونَ هو الداعي، ويُعْتَنَى بالأدعيةِ المأثورةِ في ذلك أيضا(142).

هذا آخرُ ما التزمتُ تحريرَه بحسبِ الطَّاقةِ، ولله الحمد والمنَّة.

تمت

الهوامش:

(1) مقدمة الكتاب.

(2) معرفة القراء: (64/1)، غاية النهاية: (330/2).

(3) معرفة القراء: (93/1)، غاية النهاية: (615/1).

(4) معرفة القراء: (129/1)، غاية النهاية: (272/2).

(5) ومعرفة القراء: (91/1)، غاية النهاية: (502/1).

(6) معرفة القراء: (106/1)، غاية النهاية: (402/2).

(7) معرفة القراء: (49/1)، غاية النهاية (443/1).

(8) معرفة القراء: (102/1)، غاية النهاية: (119/1).

(9) معرفة القراء: (133/1)، غاية النهاية: (99/2).

(10) معرفة القراء: (133/1)، غاية النهاية: (165/2).

(11) معرفة القراء: (154/1)، غاية النهاية: (139/1).

(12) معرفة القراء: (58/1)، غاية النهاية: (288/1).

(13) معرفة القراء: (113/1)، غاية النهاية: (255/1).

(14) معرفة القراء: (138/1)، غاية النهاية: (373/1).

(15) معرفة القراء: (115/1)، غاية النهاية: (332/1).

(16) معرفة القراء: (141/1)، غاية النهاية: (317/2).

(17) معرفة القراء: (46/1)، غاية النهاية: (423/1).

(18) معرفة القراء: (115/1)، غاية النهاية: (354/2).

(19) معرفة القراء: (129/1)، غاية النهاية: (149/1).

(20) معرفة القراء: (117/1)، غاية النهاية: (404/1).

(21) معرفة القراء: (142/1)، غاية النهاية: (347/2).

(22) إنما ذكرت هذين الطريقين مع أنهما ينشعبان عن طريق الأخفش؛ لورودهما في الكتاب مرات عدة دون غيرهما من الطرق الأخرى المتفرعة عن طريق الكتاب، كما سيأتي.

(23) معرفة القراء: (51/1)، غاية النهاية: (346/1).

(24) معرفة القراء: (80/1)، غاية النهاية: (325/1).

(25) معرفة القراء: (99/1)، غاية النهاية: (363/2).

(26) معرفة القراء: (84/1)، غاية النهاية: (254/1).

(27) معرفة القراء: (120/1)، غاية النهاية: (495/1).

(28) معرفة القراء: (66/1)، غاية النهاية: (261/1).

(29) معرفة القراء: (123/1)، غاية النهاية: (272/1).

(30) معرفة القراء: (145/1)، غاية النهاية: (154/1).

(31) معرفة القراء: (124/1)، غاية النهاية: (274/1).

(32) معرفة القراء: (145/1).غاية النهاية: (152/2).

(33) معرفة القراء: (72/1)، غاية النهاية: (535/1).

(34) معرفة القراء: (124/1)، غاية النهاية: (34/2).

(35) معرفة القراء: (146/1)، غاية النهاية: (279/2).

(36) معرفة القراء: (139/1)، غاية النهاية: (195/1).

(37) ينظر: التيسير: (ص111-121).

(38) ينظر ترجمة الشَّيخ في: هدية العارفين: (445/2)، إتحاف البررة: (ص20)، معجم المؤلفين: (260/12)، الأعلام: (236/7).

(39) تمرين الطلبة: (لوح 1، 2).

(40) إجازة السمنودي لأيمن سويد، نقلا عن كتاب: الإمام المتولي وجهود للدكتور الدوسري: ص145.

(41) من تحقيقات العمدة: تحقيق محمد جابر وعبد العزيز الزيات بمكتبة الجندي، وأما البدائع: فحققته الباحثة مريم إبداهيم جندلي عام 1429هـ بدار الكتب العلمية. وحقق كذلك في رسالتين علميتين بكلية طنطا. ولم أقف عليهما.

(42) حققه د. خالد أبو الجود، وطبع عام 1428هـ بمكتبة أضواء السلف.

(43) في رسالتي دكتوراة بالجامعة الإسلامية للطالبين: بشار مصطفى وعلوي الردادي عام 1437هـ.

(44) حققه: د. عبد الله برناوي– رحمه الله– في بحثه التكميلي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام 1427هـ. وهو منشور أيضا بمجلة جامعة تكريت العدد (11) للمحققين: هاشم طياوي وخلف صالح.

(45) حصن القارئ.

(46) المصدر السابق.

(47) نسخة مكتبة جامعة الملك سعود: 6928 ق 1/1396.

(48) تمرين الطلبة: (لوح 1، 2).

(49) الروض النضير: ص 11.

(50) حصن القارئ: (ص80).

(51) ديباجة الكتاب.

(52) ينظر: الآية 37 من سورة البقرة في موضعها في هذا الكتاب.

(53) ينظر: الآية 4 من سورة البقرة.

(54) في حصن القارئ: (أحمد الله).

(55) في المخطوط: (خير). والمثبت ما في حصن القارئ.

(56) في حصن القارئ: (منصوصا).

(57) في حصن القارئ: (أطلق الخلاف).

(58) تعرض لهذا ليبين جواز الوقف على الاستعاذة خلافا لما يفهم من ظاهر عبارة الداني ؛ إذ جعل الأَولى وصلها بالبسملة؛ بقوله: «وعلى آخر التسمية أتم». المكتفى للداني: (ص17).

(59) قال السيد هاشم: «تَعرَّضَ لهذه الآيةِ للردِّ على مَن يقولُ إنَّه لا يأتي على القصرِ إلا الصلةُ، وعلى المدِّ إلا الإسكانُ، وله أدلةٌ واهيةٌ لا طائلَ تحتَها». حصن القارئ: (ص 81).

(60) خص الإمالة للدوري خلافا لظاهر قول الشاطبي: وخلفهم في الناس في الجر حصلا. وقد نص السخاوي على أن الشاطبي كان يقرأ بها من طريق الدوري حسب. وهو الذي عند الأسقاطي والخليجي والضباع وغيرهم. ينظر: أجوبة المسائل المشكلات: (ص64)، حل المشكلات: (ص75)، مختصر بلوغ الأمنية(ص252).

(61) بلا تحقيق؛ لأن رواة التحقيق وصلا مجمعون على النقل وقفا كما ذكر ابن الجزري. وتبعه الضباع وغيره. خلافا للمتولي. ينظر: النشر: (ص318)، أجوبة المسائل: (ص 162)، الروض النضير: (ص55)، مختصر بلوغ الأمنية: (ص225).

(62) وهو الذي عند الخليجي: (ص79)، ورجحه في مختصر بلوغ الأمنية: (ص218).

(63) ولم يجز بعضهم الفتح مع التوسط فتكون أربعة فقط، كسلطان المزاحي والأسقاطي وغيرهما، ونقلوا فيه عن الجزري نظماً. ينظر: أجوبة المسائل: (69)، الفتح الرحماني: (ص104)، حل المشكلات: (ص82).

(64) وهو الذي ذكره المنصوري عنه في تحريراته: (ص 84)، والخليجي(ص86).

(65) قال الشاطبي رحمه الله عن وجه الإثبات فيهما: «وليسا لقالون عن الغر سبلا». وقد أخذ الأسقاطي في أجوبته(ص 74) بالوجهين بقوله: «يفهم أن له في الوصل وجهين فيهما، إذ معناه: ليس إثبات الياء منقولا عن الرواة المشهورين عنه؛ بل عن رواة دونهم، كما نبه عليه الجعبري... وبالوجهين قرأت على الأستاذ أبي السعود أبي النور رحمه الله». ووافقه صاحب حل المشكلات: (ص90). وأجاز عدد من الشراح الوجوه الأربعة وهو المفهوم من النشر كذلك. ينظر: فتح الوصيد: (ص623)، إبراز المعاني: (ص313).

(66) فامتنع التَّوسط مع التَّرقيقِ لعدم وروده. ينظر: أجوبة المسائل المشكلات: (ص75).

(67) يعني: بترك وجه التحقيق؛ إذ هو من زيادات القصيد. وأجازهما ابن الجزري في نشره (ص289). ولم يمنعه جل المحررين. ينظر: حصن القارئ: (ص103).

(68) ووافقه الأسقاطي في أجوبته: (ص 82). والوجهان أجازهما الداني في التيسير وإن كان الإدغام ليس من طريقه وتبعه الشاطبي كما قال ابن الجزري في نشره (10/2).

(69) قال أبو شامة: «وقال أبو عمرو الداني في كتاب الإيجاز: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة تمكين في قوله: (يؤاخذكم)...»ثم قال أبو شامة : قلت: فقد نص الداني على أن استثناء (يؤاخذكم) مجمع عليه، فكان يلزمه ذكره في كتاب التَّيسير...».ينظر: إبراز المعاني: (ص13).

ونص ابنُ الجزري على استثنائها فقال : «وكون صاحب التَّيسير لم يذكره في التَّيسيرِ ، فإنّه اكتفى بذكره في غيره» (يعني الإيجاز وجامع البيان)، ثم قال: «وكأنّ الشّاطبيّ – رَحِمَه الله – ظنّ بكونه لم يذكره في التَّيسيرِ أنَّه داخلٌ في الممدود لورشٍ بمقتضى الإطلاق، فقال: وبعضهم: يواخذكم، أي: وبعض رواة المدّ قصر «يواخذ» وليس كذلك، فإنّ رواة المدّ مجمعون على استثناء يؤاخذ فلا خلاف في قصره.. إلى أن قال: كذلك استثناها في جامع البيان ولم يَحك فيها خلافا». ينظر: النَّشر: (ص 256). وتبعه الجمزوري في الفتح الرحماني: (ص97)، والخليجي في حل المشكلات: (ص 92). ولم يعرج عليه بعض المحررين.

(70) وهو قول ابن الجزري. ينظر: النَّشر: (ص270).

(71) أي: لابن ذكوان وترك الإمالة. والإمالة انفرد بها ابن ذكوان من قراءة الداني على أبي الفتح. ينظر: التيسير: (ص187)، النشر: (ص412).

(72) أُخرت في المخطوط بعد الآية التالية. والمثبت الموافق لحصن القارئ.

(73) ينظر: رسالة المزاحي: لوح: (16)، أجوبة المسائل: (ص86).

(74) أي تأتي الثلاثة السابقة مع الصلة كذلك.

(75) وهو الذي عند الجمزوري والحسيني والضباع. وذكر السيد هاشم الوجهين عنه. وهو المنصوص عليه في التيسير والشاطبية والنشر؛ بيد أنه اختيار من الداني. ينظر: التيسير: (ص 244)، النشر: (ص536)، الفتح الرحماني: (ص203)، مختصر بلوغ الأمنية: (ص279).

(76) سقطت من المخطوط. وهي ثابته في حصن القارئ.

(77) سقطت من المخطوط. وهي ثابته في حصن القارئ.

(78) المقصود: اجتماع السكت في «الأنبياء» والإدغام والإظهار في «بل طبع». وأجاز الأسقاطي وغيره أربعة أوجه في الآية. ينظر: أجوبة المسائل: (ص93)، حصن القارئ: (ص117)، حل المشكلات: (ص107).

(79) قال السيد هاشم: «لأن إمالتهما لا تصح إلا مع عدم الغنة في الياء» ووافقه الأسقاطي والخليجي. وقد نص على الأخذ بالوجهين السخاوي. ينظر: فتح الوصيد (461/2)، أجوبة المسائل: (ص 97)، حصن القارئ: (ص 124)، الفتح الرحماني: (ص157)، حل المشكلات: (ص108).

(80) الكلام فيها يطول؛ ينظر: أجوبة المسائل المشكلات: (ص 99)، التحريرات على الشاطبية بين القراءة والمنع: (ص57).

(81) بمنع القصر، وهي من زيادات القصيد على التيسير. وهو مما اختلف فيه المحررون والشراح تبعاً لمعنى قوله:«ماج»، فأكثرهم على تركه، كما في النَّشر: (ص 468)، تحريرات المنصوري: (ص182)، الفتح الرحماني: (ص 218)، حل المشكلات: (ص116)، مختصر بلوغ الأمنية(ص281). وقرأ به بعضهم كالسيد هاشم في حصن القارئ: (132).

(82) بمنع القصر مع التسهيل؛ لأنَّ رواةَ القصرِ فيه، وهم: صاحبُ (التَّذكرةِ) و(التَّبصرةِ) وابنُ بليمة كلُّهم أصحابُ بدل، كما قال المنصوري في تحريراته: (ص 188). وتبعه الخليجي في حل المشكلات(ص116). وأجاز الإزميري في البدائع(ص172) هذا الوجه من الشاطبية ثم قال: «وأغرب التسهيل مع قصر البدل في النشر، وليس بغريب، ومنعه الشيخ-أي المنصوري- ولا وجه لمنعه». وأجازه كذلك الأسقاطي كذلك في أجوبته (ص 100).

(83) في المخطوط: (خمسة) وهو مخالف لعدد الأوجه المذكور. والمثبت من حصن القارئ. وهو الصواب.

(84) أي: في البدل في كلمة: (سوءاتهما).

(85) أي: توسط اللين والبدل في كلمة: (سوءاتهما).

(86) وهي مرتبة على الخلاف في سوءات وعلى اجتماع البدل مع ذات الياء، وقد ذكر ابن الجزري فيها أربعة بقوله: «وَسَوْءَات قَصْرُ الوَاوِ وَالهَمْزَ ثَلِّثَا وَوَسّطْهُمَا فَالكُلُّ أَرْبَعَةٌ فَادْرِ» وتقدم اجتماع البدل مع الياء. ينظر: النشر: (ص261)، أجوبة المسائل المشكلات: (ص101).

(87) يعني بمنع السين الذي ذكره الشاطبي بيت (515). وهو الذي في أجوبة المسائل المشكلات: (106)، والفتح الرحماني: (ص 186)، ومختصر بلوغ الأمنية ونظمه: (ص282) ، وأجاز الوجهين السيد هاشم في حصن القارئ: (ص135).وذكر ابن الجزري الوجهين في الطيبة فقال:

«وخلف عن قوى زن من يصر ... كبسطة الخلق». بيت رقم (502).

(88) وافق الشاطبي ظاهر عبارة التيسير بإجراء الوجهين لهشام. وحملها المحررون على الحكاية وقيدوها بما في مفردة ابن عامر حيث يقول: ««وبالإثبات في الوصلِ والوقف آخذ». ينظر: التَّيسير: (ص221)، مفردة ابن عامر: (ص 137)، غيث النفع: (ص 650).

(89) قالَ في التَّيسيرِ: «وأدخلَ هشامٌ مِن قراءتي على أبي الفتح بينهما ألفاً». وهذا يقتضي أن يكون قد قرأ من طريق ابن مجاهد بعدم الإدخال؛ فصار له وجهان : الإدخال وعدمه، وتبعه الشاطبي فقال: «وآئمة بالخلف قد مد وحده». رقم (199).

(90) في المخطوط: (مد ءال لا)، ولعل الزيادة سبق قلم.

(91) يعني: في (ءأل).

(92) أي المد المنفصل.

(93) مسألة (الآن) من المسائل المشكلة في التحريرات عند الأزرق عن ورش لاسيما إذا ما رُكبت مع غيرها من الكلمات المماثلة في الحكم، وممن أفردها بالتصنيف الإمام ابن الجزري في رسالته: الإعلان، والإمام الرميلي(1130هـ) في كتابه الدرر الحسان في حل مشكلات (الئن).

(94) في المخطوط: «قصر (ءامنتم) مع قصر(ءال) و (لان) ولعل الصواب ما أثبته، لأن هذا الوجه هو الثَّاني. وهو المذكور في البدائع للإزميري وبعض نسخ حصن القارئ للسيد هاشم (ص140) وتمرين الطلبة له.

(95) لعله إنما نبه على هذا لما في التيسير من إيهام الأخذ بالإشمام فقط. وقد أشار الصفاقسي كذلك إلى اضطراب أقوال العلماء فيها بين من يجعلها وجهين أو ثلاثة ومن يجعل الإشمام قبل ومن يجعله أوله. والصواب ما ذكره المؤلف. وينظر: غيث النفع: (ص247)، حصن القارئ: (ص149).

(96) الوجهان في التيسير والشاطبية، بيد أن الإثبات ليس من طريقهما كما نبه عليه في النشر، فمنعه المؤلف جريا على منهجه. ووافقه الأسقاطي في الأجوبة: (ص 125) والجمزوري في الفتح الرحماني: (ص194)، وقال السيد هاشم في حصن القارئ (ص150): «وبالوجهين قرأت على كلٍّ من قرأتُ عليه».

(97) إذ ذِكر الداني والشاطبي ضم التاء عن هشام خروج عن طريقيهما. ينظر: النشر(577)، حل المشكلات: (ص131).

(98) أراد بهذا التنبيه على أن الوجه الثاني الذي ذكره الشاطبي من زياداته على التيسير.

(99) في المخطوط: (ييأس في سورة الرعد). ولعل (في) زائدة. والجملة من وقوله: وكذلك...) ليست في حصن القارئ.

(100) إنما نبه على هذا لعدم وضوحه من الشاطبية، وترك الكلام على الثاني لوضوحه منها. ينظر: مختصر بلوغ الأمنية: (ص 289). وكذا ما سيأتي من أمثاله.

(101) تبعاً لنص التيسير وبه أخذ الداني عنه. والوجه الثاني من زيادات القصيد. ينظر: التيسير: (ص331). وأجاز الوجهين الأسقاطي في أجوبته: (ص 126) لإطلاق أبي العلاء الهمذاني الخلاف عن جميع أصحاب هشام. وكذا الجمزوري في الفتح: (ص232)، والخليجي في حل المشكلات: (ص 134).

(102) المقصود أن لورشٍ التسهيل مع ثلاثة البدل وله الإبدال، لكن على وجه الإبدال في (ءال) يجتمع ساكنان، فإما أن يحذف أحدهما فيكون المد حركتين، لأن اللام بعده متحركة، وإمَّا أن يزاد في المد فيفصل بينهما بألف فيمد ست حركات حينئذ. ومنهم من زاد التَّوسط رعياً للجانبين. وأمَّا (جاء أهل): فالمد حال الإبدال ست حركات لا غير. إضافة إلى التسهيل.

(103) قال في التَّيسير: «وقد رُوي عن أبي شعيب مثلُ ذلك»، حملها عامة المحررين على أنها للتضعيف واستدلوا كذلك بأن الداني لم يذكره في المفردات ولا أشار إليه... ينظر: التيسير: (ص344)، حصن القارئ: (ص160)، الأجوبة للأسقاطي: (ص133)، الفتح الرحماني: (ص150)، مختصر بلوغ الأمنية: (ص238). وليس في كلام شراح الشاطبية المتقدمين ما يدل على تضعيفه؛ بل أشار الفاسي إلى صحة نقله وظهور حجته. ينظر: اللآلئ الفريدة: (407/1).

(104) أي: قوله تعالى: (أعرض ونئا) (٥١).

(105) قال السيد هاشم: «والمأخوذ به وجهان»؛ وذلك تبعا لظاهر كلام الداني والشاطبي. ينظر: حصن القارئ:(ص162) ولم يعرج عليه أكثر المحررين.

(106) قال في التيسير: «وكذا روى الحُلواني عن قالون» يعني: بالإبدالِ مع أنَّ الإبدال ليس من طريق الكتاب؛ إذ هو طريق الحُلواني. وتبعه الشاطبي ففي جواز الوجهين عنه. وأخذ السيد هاشم بالوجهين عنه في حصن القارئ: (ص163). ولم يعرج عليه أكثر المحررين.

(107) سقطت من المخطوط. وهي ثابتة في حصن القارئ.

(108) في المخطوط (إله) وهو خطأ. والمثبت من حصن القارئ. وهو الموافق للسياق.

(109) ذكر سبعة وبقي ستة. أتمها الشيخ هاشم نظما في كتابه نقلا عن ابن القاضي.

(110) وسبب ذلك التوهم أن الشاطبي قال: «وفي الكل قصر الهاء بان لسانه ... بخلف..» رقم(163). فظاهر العبارة يوهم أن لفظ «يأته» المتقدم داخل في الخلاف، ولم يذكر أحدٌ من العلماء أن له القصر فيه، والشاطبي إنما أراد الألفاظ الستة من يؤده...يتقه، ولعله اعتمد على الشهرة في ذلك من عدم إدخال يأته فيها. ينظر: إبراز المعاني: (ص126)، حل المشكلات: (ص141)، مختصر بلوغ الأمنية: (ص167).

(111) في المخطوط: (متعت) وهو خطأ.

(112) إذ ليس الإدغام من التيسير؛ بل انفراده من الشاطبي عن ابن ذكوان. وقد رده ابن الجزري في النشر والطيبة. واختلف فيه الشراح تبعا لاختلافهم في معنى يفتلا. وتركه عامة المحررين. ينظر: مختصر بلوغ الأمنية: (ص 232)، حل المشكلات: (ص142).

(113) قال ابن الجزري: «وظاهر كلام الشاطبي أنها للإلحاق، ونصوص أكثر أئمتنا تقتضي فتحها لأبي عمرٍو وإن كانت للإلحاق من أجل رسمها بالألف، فقد شرط مكي وابن بليمة، وصاحب العنوان، وغيرهم في إمالة ذوات الراء له أن تكون الألف مرسومةً ياءً، ولا يريدون بذلك إلا إخراج تترى» . ينظر: النشر: (80/2)، حل المشكلات: (143).

(114) ما بين المعقوفتين ليس في المخطوط. وهو ثابت في حصن القارئ. والإمالة تفرد بها ابن ذكران من قراءة الداني على أبي الفتح كما في التيسير(ص 187). قال ابن الجزري في نشره(65/2): «وذكره في التيسير من قراءته على أبي الفتح، ولكنه منقطعٌ بالنسبة إلى التيسير فإنه لم يقرأ على أبي الفتح بطريق النقاش عن الأخفش التي ذكرها في التيسير، بل قرأ عليه بطريق أبي بكر محمد بن أحمد بن مرشد المعروف بابن الزرز وموسى بن عبد الرحمن بن موسى وأبي طاهر محمد بن سليمان البعلبكي وأبي الحسن بن شنبوذ وأبي نصر سلامة بن هارون خمستهم عن الأخفش». والوجهان في بدائع البرهان من طريق الشاطبية: (ص249).

(115) ما بين المعقوفتين سقطت من المخطوط. وهي في حصن القارئ.

(116) قال ابنُ الجزري: «وأطلق الخلاف عن ابن كثير أبو القاسم الشّاطبي والصّفراوي، وغيرهما، وكلاهما صحيح عنه، غير أن الفتح عن البَزّي لم يكن من طريق الشَّاطبية، والتَّيسير، وكذلك الإسكان عن قنبل. ». وعلى توزيع الخلاف عامة المحررين. ينظر: النَّشر: (ص485)، الفتح الرحماني: (ص182)، مختصر بلوغ الأمنية: (ص264)، حل المشكلات: (ص147).

(117) ينظر: النَّشر: (ص266).

(118) في المخطوط: (سهلا) وهو خطأ. والمثبت الموافق لحصن القارئ.

(119) إذ الوجه الآخر من زيادات القصيد فنبه عليه لذلك. ينظر: التيسير: (ص435)،

(120) كذا في المخطوط وهو الذي في النشر، وسقطت كلمتا(في الوقف) من نسخ حصن القارئ. وتضعيف هذا الوجه هو المفهوم من النشر، حيث يقول (ص503): «وانفرد أبو الفتح فارسُ بن أحمد مِن قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابِه عن قالون بالوجهين؛ الحذف والإثبات في الوقف، وتبعه في ذلك الدَّانيُّ من قراءته عليه، وأثبته في التَّيسير كذلك، فذكرَ الوجهين جميعاً عنه، وتبعه الشَّاطبيُّ على ذلك، وقد خالف عبد الباقي في هذين سائر النَّاس، ولا أعلمه وردَ من طريق من الطرق عن أبي نشيط ولا الحلوانيّ، بل ولا عن قالون.. الخ». وتبعه عامة المحررين بالحذف فيهما كما في حصن القارئ: (ص 183)، مختصر بلوغ الأمنية: (ص 267)، حل المشكلات: (ص153).

وقوّاه الصفاقسي في غيث النفع: (ص1069) –موافقا شراح الشاطبية– فقال: «وذكر الداني الخلاف لقالونَ في حذفها مطلقاً كالجماعة، وإثباتها وصلا كورش، وتبعه على ذلك الشاطبي، وتبعهما على ذلك كل من رأيته ألف بعدهما، وضعف المحقق (يعني: ابن الجزري) الإثبات، وجعله مما انفرد به فارس بن أحمد....» إلى أن قال: «لكن نقل الخلاف في الطيبة بعد أن قدم القول الصحيح، لأنَّه ذكر من له زيادة

الياء، وبقي قالون في المسكوت عنهم، وهو يدل على أنَّه وإن كان ضعيفاً لم يبلغ في الضعف إلى هجره كليّاً».

(121) قرأ الداني بالقصر في روايةِ أبي ربيعة عن البزي على أبي الفتحِ، وقرأ على الفارسيِّ في روايتِه بالمدِّ، قال: «وكذلك قرأتُ في روايةِ الخزاعيِّ عنه، وبه آخذُ». التَّيسير: (ص462). قال ابنُ الجزري: «وعلى تقدير أن يكونوا رووا القصر فلم يكونوا مِن طرقِ التَّيسير فلا وجه لإدخال هذا الوجه في طرق الشَّاطبية والتَّيسير». النَّشر: (ص634)، حل المشكلات: (ص155). وقال السيد هاشم في حصن القارئ(ص186): «والمأخوذ به للبزي القصر والمد».

(122) ما بين المعقوفتين سقط من المخطوط. وهو ثابت في حصن القارئ.

(123) في المخطوط زيادة: (والذي تولى). وهو هو الصواب والمثبت في حصن القارئ؛ إذ هذا الموضع معدود اتفاقا.

(124) تقدم الحديث عنه عند لفظ(إكراههن) في سورة النور: (33). وقال السيد هاشم في حصن القارئ(ص190): « والمأخوذ به لابن ذكوان وجهان». وذكرهما في بدائع البرهان من طريق الشَّاطبية: (ص336).

(125) تكررت في المخطوط.

(126) كذا في تحريرات المنصوري: (ص298).

(127) تكلم ابن الجزري والحسيني و الخليجي عن الخلاف في كلمتي (كتابيه)و(ماليه). ينظر: النَّشر: (ص305)، مختصر بلوغ الأمنية: (ص229)، حل المشكلات: (ص162).

(128) تحريرات المنصوري: (ص302)، وقال عن وجه الترقيق مع التَّقليل: «وهو الأرجح».

(129) وزاد السيد هاشم في حصن القارئ(ص203) حرفين هما: (بلى، ألقى) ونقلها نظما عن ابن القاضي.

(130) قال الشاطبي: «وفي الثانِ نوّن إذ رووا صرفه وقل ... يمد هشام واقفا معهم ولا». رقم (1095).

(131) نبه عليها دفعا لما يتوهم من أن لأبي عمرو الإدغام مع إبقاء الصفة. وقد نص ابن الجزري على أنه ليس لأبي عمرو حال الإدغام الكبير سوى الإدغام المحض في (نخلقكم). ينظر: النَّشر: (ص380)، بدائع البرهان: (ص256)، حصن القارئ:(ص204).

(132) في المخطوط: (رأس). وهو خطأ. والمثبت من حصن القارئ وهو الصواب.

(133) قال الشاطبي: «ولكن رؤوس الآي قد قل فتحها ... له غير ما ها فيه فاحضر مكملا». رقم (315).

(134) في المخطوط: (وما). وهو خطأ. والمثبت هو الصواب. وهو الذي في حصن القارئ.

(135) في (ب) زيادة : «لورش» ولا حاجة لتكرارها.

(136) ومنع الأسقاطي في أجوبته(ص151) السكت مع الصاد الخالصة، وأجاز الثلاثة الباقية فقال: «بل يتعين النقل فقط-أي: مع الصاد الخالص-؛ لأن الصاد الخالص لخلاد من قراءة الداني على أبي الفتح، وليس لأبي الفتح سكت عن خلاد مطلقا كما في النويري وغيره، ويأتي الوجهان السكت والنقل على الإشمام من قراءة الداني على أبي الحسن بن غلبون» وأجاز في البدايع أربعة أوجه: اثنان مع الإشمامِ واثنان مع الصَّاد. ينظر: حصن القارئ:(ص207)،

(137) نص على ترك عدها للجميع: الإمام الشاطبي في ناظمة الزهر. ينظر: القول الوجيز للمخللاتي: (ص246)، بشير اليسر للقاضي: (ص283).

(138) ينظر: تحريرات المنصوري: (ص325).

(139) في المخطوط: (آخر السورة الناس) وهو خطأ. والمثبت ما في حصن القارئ.

(140) سقطت من المخطوط. وهي ثابتة في حصن القارئ ويلزمها السياق.

(141) النَّشر: (ص654). والقراءة بالوجهين هي التي عليها العمل عند عامة الشراح والمحررين. قال السخاوي في شرحه(ص517): «والرواية عنه صحيحة، وقد أخذ له الأئمة بالوجهين. وعَوَّل صاحب التيسير على القصر، وقال في غيره: وبه قرأت، وأثبت ابن غلبون وأبوه الوجهين، واختار إثبات الألف.. وما كان ينبغي لابن مجاهد إذا جاءت القراءة ثابتةً عن إمامٍ من طريق لا يُشَك فيه أن يردها لأنَّ وجهها لم يظهر له». وينظر: مختصر بلوغ الأمنية: (ص294) وغيره من كتب التحرير.

(142) ينظر: التَّيسير: (ص535)، النَّشر: (ص690).